

المعتقلات والسجون: ذاكرة المراقبة والعقاب والتعذيب

لقد حظيت «المؤسسة السجنية»، على مرّ التاريخ البشري، بأهمية قصوى لدى مالكي وسائل الإنتاج والاكراه، من حيث هي وسيلة للضبط الاجتماعي والسياسي، من أجل المراقبة والعقاب والتعذيب لكل الخارجين عن الأعراف والقوانين السلطوية والدينية والثقافية.

وفي المغرب لجأ الحكام والسلاطين وممثليهم في المناطق والجهات التابعة لهم بإحداث السجون ومراكز الاعتقال لمعارضهم في الداخل أو لخصومهم من خارج البلاد. ففي العصر الوسيط انتشرت السجون، وبرزت معها ظاهرة المعتقلين السياسيين المحليين وظاهرة الأسرى الأوروبيين اللذين شكلوا نسبة هامة في عداد السجناء. فالسلطان المغربي (المولى إسماعيل) بنى سجوناً في عدد من المدن المغربية لاستيعاب الأسرى الأوروبيين، فلا زالت قصة سجن قارا وسجن الصويرة تحكي، حتى اليوم، المعارك السياسية والديبلوماسية بين السلطة الحاكمة «المخزن» والقنصل الأوروبيين.

ومنذ بداية القرن العشرين دأب الاستعمار الفرنسي والاسباني، على تحديث السجون وفق المنظور الجنائي الحديث (السجن كضرورة سياسية لتفعيل مقتضيات الضبط الاجتماعي وحماية معايير العقل الجمعي، إيميل دوركهايم). لقد أحدثت السلطات الاستعمارية الفرنسية عدة سجون ومراكز اعتقال في عدة مدن مغربية أو بعيداً عنها في مناطق هامشية في الصحاري أو الجبال، كان أبرزها «سجن لعلو» في الرباط و«عين قادوس» في فاس ومعتقل «أغبالو نُكردوس» بجبال الأطلس والسجن المدني بمدينة وجدة...بالإضافة إلى السجون الفلاحية. لقد استقبلت هذه السجون معتقلي الحق العام وكذا الوطنيين على حد سواء. أما السلطات الاستعمارية الاسبانية، فقد استعملت في البداية سجوناً صغيرة وقديمة، وفي حرب التحرير الشعبية، في عشرينات القرن العشرين عمل الاسبان على سجن المغاربة في ثغبي سبتة ومليلية وجزيرة النكور المحتلة.

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال 1956، عرف المغرب شكلاً جديداً من المعتقلات، تمثلت في تحويل مجموعة من القصور أو الثكنات العسكرية إلى معتقلات سرية، خارج القانون من قبيل: تازمامارت، أكدز، قلعة مكنة، سكورة، تاكونيت، دار المقر، دار بريشة...

إن رصد واستعراض هذه السجون والمعتقلات، نستهدف منه تذكُّر وتبيان هذه المواقع، من حيث أنها تشير إلى مواقع للضمير الإنساني ولذاكرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق وكرامة الانسان، بهدف ألا يتكرر ما جرى في الحاضر والمستقبل.